

CDIP/22/9 REV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 19 نوفمبر 2018

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، من 19 إلى 23 نوفمبر 2018

تقرير عن تقييم المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

من إعداد السيد بدرو روفي، أحد كبار الباحثين لدى مركز التجارة والتنمية المستدامة بجنيف

1. يرد في المرفق بهذه الوثيقة تقرير عن تقييم مستقل للمرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية المستدامة أعدّه السيد بيدرو روفي، وهو أحد كبار الباحثين لدى مركز التجارة والتنمية المستدامة بجنيف.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في المرفق بهذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

جدول المحتويات

1	جدول المحتويات
2	ملخص تنفيذي
4	1. مقدمة
4	(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه
6	(باء) الغرض من التقييم ومنهجيته والقيود التي واجهته
7	(جيم) الغرض الرئيسي للمنهجية
8	2. القيود الرئيسية التي واجهت هذا التقييم
9	3. النتائج والتقييم
9	(ألف) تصميم المشروع وإدارته
11	(باء) الفعالية
16	(جيم) إشراك أصحاب المصلحة، والمعلومات والنشر
17	(دال) الأثر وإمكانية الاستدامة
19	4. الاستنتاجات
21	5. التوصيات
23	6. قائمة بالملحقات

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير التقييم المستقل للمرحلة الثانية من مشروع جدول أعمال التنمية بشأن "الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (DA_35_37_02). وقد اعتمدت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) هذا المشروع خلال دورتها الرابعة عشرة، في نوفمبر 2014، وهو لا يزال ينضوي تحت مشروع "إطاري" يوجه الدراسات المحلية والإقليمية الساعية إلى تضييق الهوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات عند تصميم وتنفيذ نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية وإلى المساهمة في اتخاذ قرارات أكثر تبصراً بشأن سياسات الملكية الفكرية على المستويات المحلية والدولية.

وقد نُفذ المشروع في الفترة الممتدة من يناير 2015 حتى يونيو 2018. وشملت أبرز النتائج المطلوب تحقيقها إنجاز دراسات وعقد اجتماعات تقنية وحلقات عمل وندوات.

واسترشدت أنشطة التقييم بوثيقة الاختصاصات المؤرخة في 19 يونيو 2018، واضطلع بتنفيذها في الفترة الممتدة من 10 يوليو 2018 إلى 15 سبتمبر 2018 خبير تقييم خارجي، وذلك بتعاون وثيق مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية.

الاستنتاجات

أسفرت نتائج التقييم وقياس الأثر عن الاستنتاجات التالية:

الاستنتاج 1: المشروع مخطط له بعناية ويدار إدارة سليمة

صمّم المشروع لكي يستجيب لاحتياجات وأولويات جميع البلدان المستفيدة التي أعربت عن احتياجاتها بوضوح وشاركت بهمة في تصميم الدراسات وإعدادها. ولئن كان المشروع قد اتسم بحسن التخطيط والإدارة، فإنه يمكن النظر في إدخال بعض التحسينات عليه فيما يتعلق بإدارة مشاريع جدول أعمال التنمية ورصد تنفيذها وتقييمها الذاتي. وقد سعى المشروع الإطاري، وهو محق في ذلك، إلى إشراك مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة بالإضافة إلى مؤسسات الملكية الفكرية. وتظهر التجربة أن اختيار شركاء من المؤسسات وخبراء محليين يؤدي دوراً حاسماً في نجاح المشروع.

الاستنتاج 2: استراتيجية تنفيذ المرحلة الثانية وأهدافها تحققت ونالت رضا أصحاب المصلحة المعنيين

استند المشروع إلى ركيزتين رئيسيتين، هما تعزيز استدامة البحوث التي استهلت في المرحلة الأولى وتمديد نطاق الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة، بما فيها بلد واحد على الأقل من البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن مواضيع جديدة. وفيما يتعلق بالاستدامة، بوجه عام، من المبكر الوصول إلى استنتاجات قاطعة لكن المشروع أرسى دعائم هامة لمواصلة العمل على إنشاء مجموعات بيانات عملية موثوق بها وتوسيع نطاقه لتعميق فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية وانتفاع أصحاب المصلحة المعنيين بها. وقد كان هذا العمل هاماً وفريداً من أوجه عديدة. وتقضي استدامة مكتسبات المشروع في العديد من البلدان اتخاذ إجراءات للمتابعة وتستلزم في كثير من الحالات تسخير استثمارات كبيرة لبناء القدرات.

الاستنتاج 3: الدعم المتلقى جاء في أوانه وكان ذا نوعية جيدة، والنتائج قابلة للتكرار

أنجزت دراسات ذات جودة عالية. وفي سياق تنفيذ جدول أعمال التنمية، ينبغي أن ينسب الفضل للجنة لأنها مكّنت، من خلال الإرشادات التي أسداها مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين، من التقدم في هذا العمل الذي ساعد البلدان المستفيدة على تعميق فهمها للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية وتحسين القدرات في البلدان التي تعاني من نقص في هذا المجال للشروع في بناء قدرات تحليلية لهذا الغرض. وقد قدم فريق المشروع دعماً اتسم بقدر عالٍ من الجودة والابتكار والالتزام والمهنية، وجسدت فيه أفضل الممارسات في البلدان التي لها تجربة في تنفيذ أعمال مماثلة. وإن ما تم إنجازه على صعيد

تجميع ورقمة معلومات أساسية عن الملكية الفكرية (مثل تلك المتعلقة بالطلبات المقدمة ومنح حقوق الحماية) بمعرّف مشترك وروابط مواتية ببيانات جزئية من مكاتب الإحصاءات لهو خطوة هامة في فهم الانتفاع بالملكية الفكرية. وينبغي أن يعاد تنفيذ مثل هذه الأنشطة الدراسية في بلدان أخرى مع مراعاة اختلاف الظروف والشروط المطبقة بشأن إتاحة البيانات.

الاستنتاج 4: المشروع كان مفيد جدا للبلدان المستهدفة وأدى إلى قدر عال من الانخراط

ساهمت سلسلة جلسات الإحاطة وحلقات العمل والندوات التي نُظمت أثناء تنفيذ المشروع مساهمة كبيرة في إدكاء الوعي بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالملكية الفكرية. ومن المؤكد أن هذا النوع من الأنشطة المخطط لها أثناء تدشين العمل، وفي غضون تنفيذه وفي نهايته لدى عرض النتائج على أصحاب المصلحة المحليين، قد ساهم في زيادة التعريف بالعمل، ومشاركة الوكالات، وإدكاء الوعي بشأن العمل الجماعي المطلوب استكماله من حيث المتابعة بما في ذلك تحديد مكامن النقص والاحتياجات المتعلقة بتعزيز بناء القدرات في مجالات بعينها. وقد تعذر عقد ندوة بحثية ختامية، بمشاركة معدي الدراسات وواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وقد تنظر الأمانة في أشكال بديلة لتنظيم حدث من هذا النوع يمكنه بوجه عام، إن أسعف الوقت، أن ينظر في الدروس المستفادة وقصص النجاح ومواطن النقص فيما يتعلق باستدامة هذه الأنشطة.

التوصيات

التوصية 1 (من الاستنتاج 1): موجهة إلى اللجنة والأمانة بشأن التخطيط للمشروع وإدارته:

(أ) الحرص على أن يكون تنفيذ المشروع مصمماً بطرق تكفل تعزيز التنسيق المحلي المناسب وزيادة التعاون بين مختلف الوكالات والوزارات وأصحاب المصلحة.

(ب) أن تنظّم في مرحلة تصميم المشروع والتخطيط له جلسات إحاطة تمهيدية من أجل الوكالات وأصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين لتعزيز مستوى الانخراط في تحقيق النتائج.

(ج) أن توضع في الحسبان لدى إعداد الجداول الزمنية للتخطيط للحوادث التي قد تؤخر عملية التنفيذ، وأن توضع استراتيجيات مناسبة للحد من تأثير هذه الحوادث.

(د) النظر في اعتماد إطار منطقي.

(هـ) اختيار خبراء محليين، بناءً على معايير لا تقف عند مؤهلات الجودة، بل تشمل أيضاً القدرة على التعامل المرن مع التحديات والتفاعل مع مختلف الوكالات وأصحاب المصلحة وتيسير التواصل السلس معهم.

التوصية 2 (من الاستنتاجات 2 و3 و4): موجهة إلى الدول الأعضاء واللجنة والأمانة من أجل استدامة الجهود الرامية إلى تشجيع النتائج الإيجابية للعمل المنجز بهدف تحسين قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية، وتعزيز هذه النتائج:

(أ) تعزيز تعميم الدراسات الاقتصادية على أنشطة البرنامج 16.

(ب) تشجيع اللجنة على الاستفادة من العمل المنجز بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية والرجوع إلى نتائج هذا العمل والدروس المستخلصة منه للاسترشاد بها في مناقشات اللجنة، ولا سيما تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

(ج) مواصلة مساعدة مكاتب الملكية الفكرية ومكاتب الإحصاءات المعنية على استحداث قواعد بيانات للملكية الفكرية وروابط مع قواعد بيانات أخرى والعمل على تبسيطها.

(ج) الاستناد في إعداد استراتيجيات أو سياسات الملكية الفكرية إلى قواعد بيانات صحيحة بشأن الملكية الفكرية وجدواها الاقتصادية.

التوصية 3 (من الاستنتاجات 1 و3 و4): موجهة إلى الدول الأعضاء واللجنة والأمانة من أجل النظر في تعزيز ودعم بناء القدرات في البلدان المستفيدة ولا سيما لضمان استدامة العمل المنجز في المشروع الإطاري:

(أ) مساعدة البلدان في بناء القدرات على تحويل خلاصات الدراسات المنجزة في هذه البلدان إلى نتائج مستدامة.

(ب) دعم بناء القدرات في مكاتب الملكية الفكرية والمؤسسات المعنية في مجال إنتاج بيانات موثوقة بشأن الملكية الفكرية للأغراض الإحصائية وتحديثها.

(ج) تشجيع الوحدات الوطنية لبناء القدرات في مجال التحليل الاقتصادي للابتكار والملكية الفكرية ودعم هذه الوحدات.

(د) تنظيم ندوات إقليمية و/أو دولية للنظر في الدروس المستفادة في المشروع الإطاري من خلال تحديد مواطن النقص في بناء القدرات، من جملة تدابير أخرى.

(هـ) تشجيع التركيز على أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بإنشاء قواعد بيانات صحيحة وموثوق بها بشأن الملكية الفكرية.

1. مقدمة

يقدم هذا التقرير تقييم المرحلة الثانية من مشروع جدول أعمال التنمية بشأن "الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (رمز المشروع: DA_35_37_02)، المشار إليه اختصاراً بـ "المشروع".

وقد استرشدت أنشطة التقييم بوثيقة الاختصاصات المؤرخة في 19 يونيو 2018. واضطلع بتنفيذ هذه الأنشطة في الفترة الممتدة من 10 يوليو 2018 إلى 15 سبتمبر 2018 خبير تقييم خارجي، وذلك بتعاون وثيق مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية.

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه

اعتمدت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في أبريل 2010 المرحلة الأولى من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي أنجزت في إطاره مجموعة من الدراسات القطرية تناولت بوجه أعم ثلاثة مواضيع: الابتكار المحلي؛ ونشر المعارف دولياً ومحلياً؛ والمواصفات الدولية لنظام الملكية الفكرية وآثاره الاقتصادية. وقد أنجز المشروع بحلول نهاية عام 2013¹.

1 اعتمد المشروع الأصلي ("الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (DA_35_37_01)) خلال الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، التي عقدت في أبريل 2010. ونظرت هذه اللجنة في تقرير التقييم المستقل للمرحلة الأولى خلال دورتها الرابعة عشرة (CDIP/14/3).

وأقرت اللجنة خلال استئناف دورتها الرابعة عشرة (2014) المرحلة الثانية من المشروع كمتابعة للمرحلة الأولى منه. ولا تزال المرحلة الثانية تمثل مشروعاً إطارياً يوجه الدراسات المحلية والإقليمية الرامية إلى تضييق الهوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات الوطنية لدى تصميم وتنفيذ نظام للملكية الفكرية يهض بالتّمية.

وقد نُفذت الدراسات والعمل المنجز بهدف تعميق فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية في سياق توصيتي جدول أعمال التنمية² و³37. وحُدّد هدف فرعي بعنوان "استحداث وصون القدرة التحليلية في البلدان، التي لم ينفذ فيها حتى الآن سوى القليل من الدراسات الاقتصادية بشأن الملكية الفكرية".

وبالتزامن مع السعي إلى تحقيق المقاصد الواسعة للمرحلة الأولى، حُطّط في إطار المشروع للمواظبة على أعمال البحوث التي بدأت في عام 2010 وتوسيع نطاقها. وعلى النحو المبين في مقترح المشروع (CDIP/14/7 الوارد في المرفق 1)، استرشد تنفيذ المشروع بركيزتين رئيسيتين هما: '1' تعزيز استدامة البحوث التي بدأت في المرحلة الأولى، من خلال دعم دراسات متابعة تستعين بقواعد البيانات الجزئية التي استحدثت خلال المرحلة الأولى؛ '2' توسيع نطاق الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة، بما في ذلك بلد واحد من أقل البلدان نمواً، ومواضيع جديدة لم تشملها المرحلة الأولى.

وتولت تنفيذ المشروع فرقٌ بحوث بقيادة مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لدى الويبو ضمت خبراء وباحثين دوليين ومحليين. واستهدف المشروع في المقام الأول صنّاع القرارات وواضعي السياسات في القطاع الحكومي ومستشاريهم. وبالإضافة إلى ذلك، شمل المستفيدون الثانويون من المشروع منظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية وعامة الجمهور.

وبدأ تنفيذ المشروع في 1 يناير 2015 وأنجز في يوليو 2018 (لمدة 42 شهراً، بما فيها فترة تمديد لمدة ستة أشهر أقرتها اللجنة خلال دورتها العشرين)⁴. وأثناء كتابة هذا التقرير، حُطّط لإنجاز بعض الأنشطة والتقارير النهائية وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والعشرين.

وبلغت ميزانية المشروع الإجمالية 801 000 فرنك سويسري، صرفت نسبة 61 في المائة منها على النفقات غير المرتبطة بالموظفين و39 في المائة في نفقات الموظفين⁵. وبحلول يوليو 2015 وديسمبر 2016 بلغت معدلات استخدام ميزانية المشروع 6 و25 في المائة على التوالي. وبحلول منتصف سبتمبر 2017، استخدم المشروع 70 في المائة من تمويله. وبحلول يونيو 2018، ناهز معدل استخدام الميزانية 91 في المائة مع احتساب المدفوعات العالقة، وهي تحديداً العقود والخدمات المقدمة خلال تنفيذ الأنشطة.

وأنجزت سبع دراسات بحوث واسعة أثناء تنفيذ المرحلة الثانية⁶:

(أ) أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية: تقييم أثر الانتفاع بالملكية الفكرية في الاندماج الإقليمي الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

(ب) كولومبيا: دراسة بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية.

² التوصية 35 (الفئة دال): مطالبة الويبو بإجراء دراسات جديدة، بطلب من الدول الأعضاء، لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لانتفاع تلك الدول بنظام الملكية الفكرية.

³ التوصية 37 (المجموعة دال): يجوز للويبو إجراء دراسات بشأن حماية الملكية الفكرية، بطلب وتوجيه من الدول الأعضاء، لتحديد أوجه الصلة والتأثير بين الملكية الفكرية والتنمية.

⁴ لم تخصص اعتمادات إضافية لفترة التمديد.

⁵ تشمل التكاليف المخصصة للمسؤول عن المشروع وتستثنى منها مساهمات موظفي الويبو.

⁶ يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بالرجوع إلى النتائج وقياس الأثر، أدناه.

- (ج) شيلي: الانتفاع بالملكية الفكرية في البلدان المتوسطة الدخل.
- (د) أوغندا: تعزيز الابتكار في قطاع الأغذية الزراعية الأوغندي: المواد المستخدمة في زراعة قهوة "روبوستا" وتجهيز الفواكه المدارية.
- (هـ) البرازيل وشيلي: دور الملكية الفكرية في قطاع التعدين.
- (و) رابطة أم جنوب شرق آسيا: فهم الانتفاع بالتصميم الصناعي في بلدان جنوب شرق آسيا - إندونيسيا والفلبين وتايلند نموذجاً.
- (ز) بولندا: الملكية الفكرية في نظام الابتكار في قطاع الصحة.

وقد نفذت الأعمال المتعلقة بمختلف الدراسات الواردة أعلاه من خلال استخلاص الدروس من المرحلة الأولى من المشروع وسبقها أعمال تحضيرية موسعة في البلدان المعنية ومنها تحديد شركاء محليين مؤهلين، بما في ذلك المؤسسات والخبراء الاستشاريون المحليون. وتم ذلك بالتشاور مع مكاتب الملكية الفكرية والمنظمات المعنية في القطاعات التي تركز عليها الدراسات. ولأغراض تنفيذ هذه الأنشطة، جرى التخطيط بعناية للتنسيق داخل الأمانة ولا سيما مع المكاتب الإقليمية (البرنامج 9) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة (البرنامج 10).

وشملت الأنشطة المنجزة في تنفيذ المشروع عقد جلسات إحاطة واجتماعات وحلقات عمل وندوات موسعة لإطلاع واضعي السياسات والشركاء على أساليب تحديد نطاق العمل ومناقشة نتائج المشروع التمهيدية والرئيسية.

ووفقاً لاستعراض الوثائق التي أُنِحت لخبير التقييم (انظر المرفق الرابع) وأكدها المقابلات، نفذت النواتج المخطط لها على النحو المبين في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير.

(باء) الغرض من التقييم ومنهجيته والقيود التي واجهته

يستند إطار هذا التقييم إلى سياسة التقييم المطبقة في الـ7، التي تتوافق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومع معايير الجودة التي اعتمدها لجنة المساعدة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁸.

وأجرى التقييم خبير تقييم خارجي بتنسيق من شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. واسترشد التقييم بتقرير أولي مؤرخ في 18 يوليو 2018، فُعلت بموجبه وثيقة الاختصاصات (انظر المرفق 2). وشمل التقييم الفترة الممتدة من يناير 2015 حتى يونيو 2018.

7 شعبة الرقابة الداخلية، سياسة التقييم، الطبعة الثانية، 2016/2020.

8 لجنة المساعدة الإنمائية، سلسلة المبادئ التوجيهية والمرجعية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2010.

(جيم) الغرض الرئيسي للمنهجية

كان الغرض الرئيسي من التقييم هو تحديد ما إذا كان المشروع بكامله قد أتاح النوع المناسب من الدعم بالطريقة المناسبة لتحقيق أهدافه. وفي إطار هذا الغرض العام، تناولت أهداف التقييم المحددة شقين:

(أ) التعلم من التجارب المستخلصة خلال تنفيذ المشروع، أي ما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه، لبحث إمكانية إدراج أنشطة إضافية في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية المتعلقة بالملكية الفكرية.

(ب) إجراء تقييم للمشروع مستند إلى الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرارات في اللجنة والمساهمة الفعلية في تنفيذ أهداف جدول أعمال التنمية.

ووفقاً لوثيقة الاختصاصات، ركز التقييم لدى تناول المسائل الرئيسية التالية على ما يلي:

(أ) تصميم المشروع وإدارته: ملاءمة وثيقة المشروع الأولية كدليل يسترشد به في تنفيذ المشروع وقياس النتائج المحققة؛

(ب) الفعالية: مدى تحقيق الأهداف أو توقع تحقيقها؛

(ج) الاستدامة: إمكانية الاستمرار في الاستفادة من مكاسب المشروع بعد إنجاز المساعدة.

وحرص التقييم على طابعه المستقل وطبق في الآن ذاته منهجية تشاركية من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال العملية لتحقيق مستوى عالٍ من الانخراط في بلوغ نواتج التقييم وضمان التعلم المؤسسي. وطبق التقييم مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، واستقصاءات التقييم الذاتي الإلكترونية، والتحليل المنتظم للوثائق. وعُدلت طريقة جمع البيانات بما يتوافق مع كل فئة محددة من أصحاب المصلحة المعنيين بالمشروع (الجدول 1). واستعان بأكثر مصادر المعلومات موثوقية وملاءمة وبيانات أولية وثانوية قورنت ببعضها البعض للتحقق من صحتها.

الجدول 1: فئات أصحاب المصلحة وأدوات جمع البيانات

أسلوب جمع البيانات	مقابلة شخصية	مقابلة بالهاتف	استقصاء إلكتروني
فئات أصحاب المصلحة			
أمانة الويبو	X		
وفود الدول الأعضاء، ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية، والخبراء المحليين والدوليين وأصحاب المصلحة بوجه عام		X	X

أجريت مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين والخارجيين (بالهاتف أو بحضورهم شخصياً) ونظمت سجلات المقابلات بطريقة تكفل يسر تجهيز المعلومات المتحصل عليها وتحليلها (انظر المرفق الثالث، قائمة أصحاب المصلحة المستجوبين).

وكان المستجوبون الخارجيون منفتحين على تبادل المعلومات وعرض مساهماتهم وتجاربهم الشخصية والدروس المستفادة في تنفيذ المشروع.

وقدم جميع موظفي الويبو، ولا سيما أولئك المعينون بالبرنامج 16، دعماً فعلياً لعملية التقييم، وأتاحوا النفاذ إلى المعلومات والوثائق ذات الصلة عن صياغة المشروع وتنفيذه في الوقت المناسب. وإن أسلوب تعاملهم العفوي والمتحمس والمباشر لهو محل تقدير بالغ.

وتيسيراً للتعليم المؤسسي، يتضمن هذا التقرير توصيات محددة الهدف، يُتوقع أن يستعان بها في تحسين الأنشطة المقبلة بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، سواء داخل المنظمة أو من خلال مبادرات تتخذها الدول الأعضاء.

وسيساهم تقديم تقرير التقييم خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة في نوفمبر 2018 في نشر المعلومات وتقديم مساهمات في عملية اتخاذ القرارات داخل اللجنة وضمان مساءلة أمانة الويبو إزاء دولها الأعضاء.

2. القيود الرئيسية التي واجهت هذا التقييم

على النحو المشار إليه أعلاه (انظر الفقرة 9)، أنجزت معظم الدراسات والأنشطة المدرجة في المشروع وقدمت تقارير بشأن نتائجها إلى الدول الأعضاء في اجتماعات سابقة للجنة. أما الدراسات المتعلقة بقطاع التعدين في حالي شيلي والبرازيل، والدراسة المتعلقة بالتصميم الصناعي في رابطة أم جنوب شرق آسيا، والدراسة المتعلقة بالصحة في بولندا، فهي قيد النشر النهائي. وفي حالة بولندا، تقرر عقد اجتماع ختامي مع أصحاب المصلحة المحليين للنظر في نتائج العمل، وذلك في الفصل الأخير من عام 2018. وقد أتيح لخير التقييم الاطلاع على الوثائق ذات الصلة المرتبطة بهذه الأنشطة.

ومن القيود الواضحة التي واجهها هذا التقييم، وإن كانت تمثل جزءاً أصيلاً في هذا النوع من عمليات التقييم، أن جزءاً هاماً من الأنشطة لم ينفذ إلا في الآونة الأخيرة. ولا يتيح هذا العامل منظوراً أوسع كان ليتيح، لو أسعف الوقت، المساهمة في النظر في الآثار والتأثيرات القابلة للقياس لهذا النوع من الأنشطة المنفذة في سياق المشروع. ذلك أن أنشطة المشروع التي تسعى إلى اكتساب فهم أعمق للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية في بلدان لم يعهد فيها إجراء دراسات اقتصادية وبدأت مؤخراً في اكتساب تجربة بشأن هذه المسائل، تتأثر كثيراً بالأنشطة المنفذة منذ نشأة المشروع في مرحلته الأولى.

وعلى غرار ذلك، فإن الهدف الفرعي للمشروع المتمثل في استحداث وصون قدرة تحليلية في تلك البلدان يكتسي أهمية وليس من السهل تحقيقه خلال تنفيذ مشروع وحيد. وبالرغم من هذه القيود العامة، كما سيُناقش لاحقاً، فإن المشروع الإطاري الذي يتناوله هذا التقرير قد حقق أثراً ملموساً.

ولم تجر أي زيارات ميدانية لأغراض هذا التقييم. وركزت أنشطة تقصي الحقائق على الجهات الرئيسية الفاعلة المشاركة في تنفيذ المشروع على مستوى الأمانة وفي المقابلات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والخبراء الاستشاريون والجهات المستفيدة. وأرسل أيضاً استقصاء إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ويمكن تلخيص بعض القيود التي واجهها فريق التقييم كما يلي:

(أ) لم تشمل عملية جمع البيانات مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، من قبيل المنتفعين بالملكية الفكرية، والأفراد والكيانات القانونية لأن هؤلاء لا يندرجون في عداد المستفيدين الرئيسيين من المشروع.

(ب) تصادفت مرحلة جمع البيانات من المستجوبين لأغراض التقييم في بعض البلدان مع فترة عطلة الصيف، وربما يكون هذا سبب ضعف معدل الردود (17 في المائة) على الاستقصاء الإلكتروني الموزع على أصحاب المصلحة الرئيسيين الخارجيين. وللسبب ذاته، تعذر على التقييم التواصل عن قرب مع بعض أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين واستجوابهم لأنه لم يتسن الاتصال بهم أثناء فترة التقييم.

وقد قيدت العوامل المذكورة أعلاه نوعاً ما نطاق التقييم وعمقه. وينبغي للنتائج والتقييم المبينين أدناه أن يأخذاً تلك القيود بعين الاعتبار.

3. النتائج والتقييم

يقدم هذا القسم أبرز نتائج هذا التقرير وتقييم المشروع على ضوء معايير التقييم الرئيسية الثلاثة المبينة في وثيقة الاختصاصات، وهي تحديداً تصميم المشروع وإدارته، والفعالية، والاستدامة.

(ألف) تصميم المشروع وإدارته

استناداً إلى التجربة المكتسبة خلال المرحلة الأولى والدروس المستفادة منها، ومع مراعاة التحديات الجديدة، حُصِرَ للمرحلة الثانية من المشروع وخطط لها بكل عناية.

وتبين وثيقة المشروع (CDIP14/7، انظر الملحق 1) أهداف المشروع الرئيسية والفرعية واستراتيجية تنفيذه، وارتباطاته بسائر برامج الويبو ذات الصلة ومشاريع جدول أعمال التنمية، فضلاً عن خطر رئيسي واحد يتعلق بجودة البيانات واستراتيجية التخفيف من حدته. وتصف وثيقة المشروع النواتج العامة ومؤشرات النتائج.

وقد حُدِدت مواضع الدراسات بالتشاور مع الدول الأعضاء ووضعت تصوراتها سواء من خلال موجزات عن الدراسات أو مقترحات بينت المنهجية العامة واستراتيجية تنفيذ فرادى الدراسات. وأشار معظم أصحاب المصلحة الخارجيين ومقدمو الردود على الاستقصاء والمستجوبين إلى أن المشروع والمواضيع التي تناولها مفيدان للغاية ويستجيبان للاحتياجات والأولويات الفعلية للبلدان المعنية.

ومما يدل على وجهة أهداف المشروع واستراتيجية تنفيذه استناداً إلى ركيزتين رئيسيتين (تعزيز استدامة البحوث التي بدأت في المرحلة الأولى وتوسيع نطاق الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة) أن مقترح المشروع قد حظي بموافقة اللجنة خلال دورتها الرابعة عشرة في نوفمبر 2014.

وجاءت أهداف المشروع متوائمة تماماً مع الأهداف الاستراتيجية للويبو⁹.

ولم يبلغ في إطار برامج الويبو ذات الصلة¹⁰ والردود الواردة من أصحاب المصلحة الخارجيين عن أي مشكلات أثناء التواصل بشأن العمل وتنسيقه مع فريق المشروع. ولم يبلغ عن أي تداخل بين المشروع والأنشطة الأخرى التي تنفذها الويبو. وأكد أصحاب المصلحة الخارجيون شعورهم بقدر عالٍ من الرضا إزاء المساعدة التي قدمتها المنظمة في إطار تنفيذ المشروع.

ومن أجل إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق والتعاون في إطار المشروع، وُقعت اتفاقات و/أو مذكرات تفاهم بين الويبو وكل دولة مستفيدة على حدة. واضطلعت مكاتب الويبو الإقليمية¹¹ وبرنامجها المخصص لاقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة بدور هام في تيسير عمل فريق المشروع وتحديد الشركاء في البلد أو الإقليم المعني بالمشروع.

⁹ الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية؛ الهدف الاستراتيجي الخامس: المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية.

¹⁰ البرنامج 8: تنسيق جدول أعمال التنمية؛ البرنامج 9: البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً؛ البرنامج 10: البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة.

¹¹ البرنامج 9.

وفي حالات قليلة، أبدت بعض المكاتب الإقليمية اهتماماً أوسع بزيادة المشاركة في الاتصالات الجوهرية مع الشركاء المحليين، وذلك بالنظر إلى تجربتها ومعرفتها بالظروف المحلية.

وخلال جميع مراحل تنفيذ المشروع، اختير المشاركون في حلقات العمل وجلسات الإحاطة بالتشاور مع النظراء المحليين.

وُمددت فترة المشروع من 36 شهراً إلى ما مجموعه 42 شهراً. وشهد المشروع في بعض الحالات (مثلاً أثناء العمل في بولندا ورابطة أم جنوب شرق آسيا) بعض التأخير لأسباب تقنية، بما فيها التأخر في تعيين موظفي المشروع، وتغيير الخبراء الاستشاريين المحليين، وتعثر الترجمة إلى اللغات غير الرسمية في الأمم المتحدة.

وقد طُلب التمديد لستة أشهر إضافية في الوقت المناسب فوافقت اللجنة عليه خلال دورتها العشرين¹². وليس هذا النوع من الصعوبات التي ووجهت أثناء التنفيذ مما لا يُتوقع حدوثه في مشاريع من هذا الحجم يشارك فيها عدد كبير من أصحاب المصلحة، قد يكونون في بعض الحالات غير ملمين بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية، ويشارك فيها أيضاً عدد من البلدان في إقليم بعينه مما يستدعي تنسيقاً خاصاً على المستوى الإقليمي ومع فريق المشروع. وتعزى إلى بعض هذه الصعوبات حالات التأخير في تحقيق النتائج النهائية.

وقد اعتمد فريق المشروع واتبع في الحالات ذات الصلة استراتيجية تقوم على الاستفادة من الخبرة المحلية المكتسبة خلال المرحلة الأولى والاستعانة بها في اختيار الخبراء الدوليين والمحليين وبوجه عام في زيادة إشراك الشركاء المحليين. واعتبرت هذه الاستراتيجية إيجابية ومفيدة للغاية في إرساء أسس لبناء القدرات والتحضير للأعمال المقبلة في هذا المجال.

وأكّد أصحاب المصلحة المستفيدون من خلال المقابلات شعورهم بقدر عالٍ من الرضا إزاء المساعدة المقدمة من فريق المشروع سواء في الميدان أو من جنيف في دعم إشراف شركاء محليين على التنفيذ.

وانتظمت مواد المشروع بحسب موضوع الدراسة، الذي تُقدّم فيه منهجيات واستراتيجيات التدخل. ووضعت لكل دراسة وللمشروع بكامله أهداف واضحة إلى حد معقول، فتسنى ربط كل دراسة بالنتائج المنشودة من وحدة التنفيذ في الويبو (البرنامج 16: الدراسات الاقتصادية والإحصاءات)¹³. ورتب فريق المشروع تسلسل الأنشطة وحدد العناصر الأساسية لبلوغ أهداف المشروع.

بيد أنه لم تُنح أي معلومات منتظمة عن قائمة المشاركين في حلقات العمل والاجتماعات التي نظمت في مختلف البلدان في سياق تنفيذ المرحلة الثانية. وتعزى المسؤولية عن ذلك، بحسب الأمانة، إلى الشركاء المحليين الذين جمعوا تلك المعلومات. وكان من شأن تيسير النفاذ إلى هذه المعلومات تقديم لمحة عامة جيدة عن المشاركة وقدرة المشروع على الوصول إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

وعلى ضوء الدروس المستفادة خلال المرحلة الأولى من المشروع والتوصيات التي قدمت في تقييم المرحلة الأولى (CDIP/14/3)¹⁴، ارتأت استراتيجية تنفيذ المرحلة الثانية تعزيز إدارة المشروع باعتقاد إطار منطقي ينظر إليه بوجه عام بأنه يتيح أداة أساسية لأغراض التخطيط للمشروعات الإنمائية الدولية وتنفيذها وإدارتها ورصدها وتقييمها. ولم تُنشر وثائق

¹² موجز الرئيس، CDIP/20/SUMMARY

¹³ الهدف المتوقع 1-5: استخدام معلومات الويبو الإحصائية بشأن الملكية الفكرية على نطاق أوسع ونحو أفضل؛ الهدف المتوقع 2-5: استخدام تحليلات الويبو الاقتصادية على نطاق أوسع ونحو أفضل في صياغة السياسات العامة.

¹⁴ التوصية 3: موجهة إلى الأمانة بخصوص تعزيز استخدام أدوات التخطيط والرصد: (أ) ينبغي تعزيز مراقبة جودة المشروعات في مرحلة التصميم على نحو يضمن استخدام الأدوات الحالية لتخطيط المشاريع استخداماً صحيحاً؛ (ب) النظر في العمل بالإطار منطقي كأساس لإدارة دورة حياة المشروع؛

المشروع التي استعرضها فريق التقييم إلى أي إطار منطقي من هذا النوع. وينبغي أن يشار إلى أن التصور النظري للتدخل، بالرغم من هذا القيد، جاء واضحاً تماماً، وشمل أهدافاً محددة وما يقابلها من النواتج والنتائج المحتملة المرتبطة بمؤشرات الأداء.

وتطلب تنظيم المواد والتحصير لعدد كبير من الاجتماعات، ولا سيما تلك التي تشمل ملتقيات إقليمية، مشاورات معقدة استغرقت وقتاً طويلاً.

ومن المهم أن يشار في هذا الباب إلى المواظبة على تنظيم عمليات تقييم حلقات العمل، إلى جانب مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة لرصد التقدم المحرز وضمان استفادة البلدان المستهدفة من هذه الدراسات. وفي الوقت ذاته، عمل فريق المشروع على رصد منجزات المشروع، من خلال مواظبته على تقديم تقارير مرحلية شاملة إلى الدول الأعضاء من خلال الأمانة في دورات اللجنة ذات الصلة¹⁵. وقد أتيح لفريق التقييم تقرير عن اكتمال التنفيذ في أغسطس 2018.

وعرض مقترح المشروع عقد ندوة بحثية ختامية في جنيف يشارك فيها مؤلفو الدراسات وواضعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة أبرز الدروس المستفادة من مختلف الدراسات، وقابلية تنفيذها على نطاق أوسع، وتأثيراتها على وضع السياسات المحلية والدولية. ونفهم أنه قد تعذر عقد هذه الندوة نظراً للأساس إلى أن عناصر العمل لا تزال قيد التنفيذ.

وهذه الندوة هي نشاط هام ينبغي عقده في الوقت المناسب. ومن البديهي أنه سيتعذر عملياً تنظيمها أثناء فترة المشروع. وينبغي أن تنظر الأمانة في الترويج لعقد هذا النشاط كحدث جانبي بالموازاة مع إحدى الدورات العادية للجنة حتى يتسنى تقييم الأثر الفعلي لهذه الأنشطة واستدامتها، بمزيد من التبصر وبوقتٍ كافٍ، لا سيما أنه يستشف للوهلة الأولى أن نتائج هذا التقييم تحمل مؤشرات على متانة عناصر العمل التي تستحق أن تتابع وتعزز.

(باء) الفعالية

يتم هذا القسم على نحو خاص بمقارنة منجزات التنفيذ على ضوء استراتيجية التنفيذ المعلن عنها في مقترح المشروع الذي حدد ركيزتين أساسيتين: '1' تعزيز استدامة البحوث التي بدأت في المرحلة الأولى بالاستعانة بمجموعات البيانات الجزئية التي أنشئت خلال تلك المرحلة، و'2' توسيع نطاق الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة، بما في ذلك بلد واحد على الأقل من البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن مواضيع لم تتناولها المرحلة الأولى.

وبوجه عام، وكما هو مبين في الفقرات اللاحقة، يتضح أن المرحلة الثانية حققت إلى حد كبير استراتيجية التنفيذ المذكورة من خلال تعزيز استدامة العمل الذي بدأ في المرحلة الأولى، وتوسيع نطاق أنشطة الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة ومواضيع جديدة وتشمل بلداً واحداً من البلدان الأقل نمواً. ومن الجدير بالذكر أن العناية قد أوليت في تنفيذ الأنشطة الجديدة لتعزيز استدامة البحوث التي بدأت في المرحلة الأولى.

الدراسات في المرحلة الثانية

أنجز المشروع سبعة دراسات: أربع منها ذات طبيعة قطرية (كولومبيا وشيلي وبولندا وأوغندا)، واثنان ذات تركيز إقليمي (بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وثلاثة بلدان من رابطة أم جنوب شرق آسيا)، ودراسة واحدة في قطاع محدد هو قطاع التعدين (في البرازيل وشيلي). وبحلول تاريخ هذا التقرير، أنجزت الصيغ النهائية من الدراسات لكن بعضها (تلك الخاصة ببولندا وبلدان جنوب آسيا وقطاع التعدين) لا تزال قيد النشر النهائي.

وقد أنجزت النواتج التالية للمرحلة الثانية وجرى تأكيدها من خلال مقابلات واستعراض للوثائق.

كولومبيا

- (أ) كان الهدف الرئيسي من الدراسة القطرية هو إجراء تقييم إحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا وتوليد قدرة تقنية على تحليل أثر سياسات الملكية الفكرية.
- (ب) واستلزم تنفيذ الدراسة تنسيقاً بين العديد من الوكالات الحكومية الكولومبية والويبو.
- (ج) وفي حالة كولومبيا، وكما هو مبين في التقرير النهائي، لم تقتصر المشاركة على الوكالات المعنية بتنفيذ وإدارة الملكية الفكرية بل شملت أيضاً الإدارة الوطنية للتخطيط (DNP) والمعهد الزراعي الكولومبي (ICA) والشعبة الإدارية الوطنية للإحصاءات (DANE)، وجميعها قدم أيضاً بيانات ودعماً تقنياً.
- (د) وتطلبت الدراسة استحداث قاعدة بيانات تسجيل الوحدات الخاصة بالملكية الفكرية لأغراض التحليل الاقتصادي وإجراء تقييم إحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا وتوليد قدرة تقنية لتحليل أثر سياسات الملكية الفكرية.
- (هـ) وبحسب التقرير النهائي فإن "القطاعات الرئيسية التي تكثر فيها إبداعات الإبداعات الجديدة خلال هذه الفترة هي آلات التعدين والتشديد، والمنتجات الصيدلانية، والمواد الكيميائية، والمطاط الصناعي، وأنشطة الدعم الزراعي. وكانت القطاعات الرئيسية التي تستفيد من نظام العلامات التجارية هي قطاعات المطاط، وتسويق الطاقة الكهربائية، وتنظيم الأحداث، والمنتجات الصيدلانية. وفي الأخير، تضمنت القطاعات الرئيسية التي تستخدم سجل حق المؤلف كلاً من الإبداع الأدبي، والإبداع الموسيقي، وإبداع الفنون المرئية، والتسجيل الصوتي، والنشر الموسيقي، وأنظمة الحاسوب، والنشر، والإبداع السمعي البصري". (انظر ملخص الدراسة، الوثيقة CDIP/20/INF/2).
- (و) واستندت الدراسة الكولومبية إلى العمل الذي أنجز في المرحلة الأولى ومثلت امتداداً لنطاق المشروع إلى بلد جديد.
- (ز) وقدمت نتائج الدراسة إلى الدول الأعضاء خلال الدورة العشرين للجنة¹⁶.

أوغندا

- (أ) كان الهدف الواسع هو تحسين فهم دور الابتكار والملكية الفكرية في بلد من البلدان الأقل نمواً. وبشكل ذلك في حد ذاته إنجازاً هاماً من إنجازات المشروع لأنه أدرج للمرة الأولى بلداً من البلدان الأقل نمواً ضمن نطاق الدراسات الاجتماعية والاقتصادية.
- (ب) وركزت الدراسة بوجه خاص على صناعة الأغذية الزراعية ورمت إلى تحديد القيود التجارية والتقنية والمؤسسية والسياسية التي تقيد أو تحد من آثار البحث والتطوير والابتكار ونشر التكنولوجيا في المجال الزراعي الأوغندي. وركزت على المواد المستخدمة في زراعة قهوة "روبوستا" وتجهيز الفواكه المدارية¹⁷.

¹⁶ عقدت في الفترة من 27 نوفمبر حتى 1 ديسمبر 2017.

¹⁷ http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_econstat_wp_42.pdf

- (ج) ونفذ المشروع بالتعاون مع المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في أوغندا (UNCST) ومكتب خدمات التسجيل في أوغندا (URSB).
- (د) وأطلقت الدراسة في كمالا بالتعاون مع المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في أوغندا ومكتب خدمات التسجيل في أوغندا في 11 أكتوبر 2016 بالتنسيق مع السيد بيانيا تويياز، الموثق العام لمكتب خدمات التسجيل في أوغندا، والسيد جوليوس إيكورو، الأمين التنفيذي المساعد للمجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في أوغندا، بصفتها نظيرين من الحكومة الأوغندية.
- (هـ) وتقرح الدراسة في إحدى استنتاجاتها "عددا من خيارات السياسة العامة، التي تشمل المسائل المعهودة من قبيل الحاجة إلى تحسين التنسيق في السياسات العامة، وكذلك بعض الاقتراحات الخاصة بالسياسات العامة، الهادفة مثلا إلى تحسين نقل المعارف وبيئة الابتكار لدى المزارعين، مما يعزز استفادة القطاع الزراعي الغذائي من أنشطة البحث والتطوير الحكومية. وصاغت الدراسة أيضاً بعض الاقتراحات بشأن سياسة الملكية الفكرية وكيفية إنشاء مؤسسات الملكية الفكرية الفعالة وصيانتها، من أجل احتضان المزيد من الابتكارات الزراعية التجارية". (انظر ملخص الدراسة، CDIP/21/INF/3).
- (و) وقدمت النتائج إلى الدول الأعضاء في الدورة الحادية والعشرين للجنة.

شيلي

- (أ) جاء هذا العمل متابعةً لنتائج المرحلة الأولى من المشروع الإطاري (CDIP/5/7).
- (ب) واستكشفت الدراسة العوامل المحددة لانتفاع الشركات بالملكية الفكرية، استناداً إلى مجموعة بيانات غنية "على نحو فريد" بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية وأداء الشركات.
- (ج) وتطلب العمل مشاركة وثيقة من الوكالات الحكومية مثل معهد شيلي الوطني للملكية الصناعية (INAPI) والاستعانة بمصادر البيانات من قبيل بيانات الملكية الفكرية لدى هذا المعهد، والاستقصاء الخاص بالتصنيع (ENIA) والاستقصاء الخاص بالابتكار (INNOVACION).
- (د) وأظهرت إحدى نتائج الدراسة أن "الشركات النامية تجد أنه من المفيد حماية أصولها غير الملموسة من خلال الملكية الفكرية. وبالنظر إلى البيانات المستخدمة، لم تتمكن من تقديم معلومات مفصلة عن كيفية تناسب استراتيجيات الملكية الفكرية المتطورة مع نماذج الأعمال الخاصة بالشركات وكيفية اعتماد تلك الاستراتيجيات على خصائص المنتجات والتكنولوجيا والصناعة. ويمكن أن يساهم المزيد من البحث حول هذه الأسئلة في تحسين فهم أسباب ونتائج استخدام الملكية الفكرية من قبل الشركات في البلدان المتوسطة الدخل". (انظر ملخص الدراسة، CDIP/21/INF/4).
- (هـ) وقدمت نتائج الدراسة إلى الدول الأعضاء خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة.

أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية

- (أ) أجرت الدراسة تحليلاً للعلاقة بين الانتفاع بالملكية الفكرية وتدفعات التجارة في المنطقة الاقتصادية الإقليمية. وفي إطار تنفيذ الدراسة، نظمت في السلفادور في أبريل 2017 حلقة عمل تقنية بمشاركة جهات الاتصال لدى البلدان المشاركة. وتلتها جولتان من المباحثات التقنية.

- (ب) وفي يوليو 2017، قُدمت الدراسة أثناء اجتماع تقني نظم في إطار التحضير للاجتماع الوزاري الخامس في أمريكا الوسطى بشأن الملكية الفكرية، في بنما، في يوليو 2017. وقُدِّم ملخص وجيز إلى الوزراء.
- (ج) وعلى النحو المبين في الدراسة، ذُكر في أحد الدروس المستفادة أنه "خلال إنشاء قاعدة بيانات شاملة خاصة بالملكية الفكرية والتجارة لاستخدامها لأغراض الإحصاء، واجتمعت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو تحديين رئيسيين. يتعلق أولهما بنطاق تغطية البيانات لتفاصيل التجارة الثنائية. وكان نطاق تغطية البيانات مقبولاً فيما يتعلق بتدفقات السلع المتاجر بها، بينما تزداد ندرة البيانات فيما يتعلق بالتدفقات التجارية للخدمات. أما التحدي الثاني فيتعلق بتباين الوضع على مستوى مجموعات بيانات الملكية الفكرية فيما بين المكاتب الوطنية للملكية الفكرية. ويجسد التباين في بنية البيانات واكتمالها الاختلافات الموجودة في الإجراءات والبنى التحتية. وأظهرت مجموعات البيانات الوطنية للعلامات التجارية تناسقاً أكثر من ذي قبل، تلتها في ذلك البراءات ثم التصميمات الصناعية ونماذج المنفعة. أما المجموعات التي يعوزها التناظر أكثر من غيرها في المجموعات المتعلقة بتسجيلات حق المؤلف، إذ لم يحصل منها سوى عدد قليل وتجلت أبرز الاختلافات على مستوى بيانات البيانات". (انظر ملخص الدراسة، CDIP/20/INF/3).
- (د) وقدمت نتائج الدراسة إلى الدول الأعضاء خلال الدورة العشرين للجنة.
- منطقة رابطة أم جنوب شرق آسيا
- (أ) ركزت الدراسة على فهم استخدام التصميمات الصناعية في ثلاثة بلدان من منطقة رابطة أم جنوب شرق آسيا، وهي تحديداً إندونيسيا والفلبين وتايلند.
- (ب) واشتملت الدراسة على استقصاء واسع النطاق لآراء مقدمي طلبات التصميمات الصناعية المحليين في البلدان الثلاثة المذكورة. وسعى الاستقصاء إلى تحديد المنتفعين من التصميمات الصناعية في تلك البلدان، وفهم كيفية استخدامهم لتصميمهم المحمية وربطها بقيمة التصميم. وطرح الاستقصاء أيضاً أسئلة تتعلق بيسر إيداع طلبات التصميمات الصناعية وإنفاذ التصميمات المحمية بالتصاميم الصناعية.
- (ج) وأجريت مهمات لتقصي الحقائق في عام 2016 في الفلبين وتايلند، وفي إندونيسيا في مارس 2017. ونظمت حلقات عمل للحصول على ملاحظات وتعليقات من أصحاب المصلحة المعنيين بأسئلة الاستقصاء. وشمل أصحاب المصلحة مقدمي طلبات التصميمات الصناعية، والفاحصين في مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، ومحامي الملكية الفكرية فضلاً عن رابطات التجارة والتصاميم.
- (د) وعمم الاستقصاء في وقت لاحق على البلدان الثلاثة واكتمل جمع الردود، من خلال المقابلات، في يونيو 2018.
- (هـ) وأعلن عن النتائج الأولية للاستقصاء خلال اجتماع المشاورات بين الويبو ومنطقة رابطة أم جنوب شرق آسيا، التي عقدت في سنغافورة خلال الاجتماع السادس والخمسين للفريق العامل التابع لمنطقة رابطة أم جنوب شرق آسيا المعني بالتعاون في مجال الملكية الفكرية في 7 سبتمبر 2018.
- (و) وأتيحت النتائج والوثائق ذات الصلة للدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة.

دور الملكية الفكرية في قطاع التعدين

- (أ) سعى العمل إلى جمع أدلة تجريبية عن الأنماط الرئيسية العامة لقطاع التعدين فيما يتعلق بالابتكار والانتفاع بالملكية الفكرية.
- (ب) وعقدت حلقة عمل تقنية شارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيين في جنيف في مارس 2017، وساعدت على تقديم إرشادات جوهرية لأنشطة الدراسة.
- (ج) وتشكل أنشطة الدراسات في شيلي والبرازيل جزءاً من متابعة المرحلة الأولى من المشروع.
- (د) ووفقاً للمعلومات التي جمعت في المقابلات مع الخبراء والوثائق التي قدمها فريق المشروع، فقد غدت مشاريع نسخ الدراسات متاحة. وستشكل هذه الدراسات جزءاً من مجموعة من دراسات الحالة التي ستُنشر عما قريب.
- (هـ) وأُتيحت لخبير التقييم نسختان باللغتين الإسبانية والإنجليزية من الدراسة التي أعدها خبراء استشاريون محليون عن موضوع "الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في قطاع مناجم النحاس في شيلي"، بتاريخ يوليو 2018. وأُتيح أيضاً خلال عملية التقييم مشروع نهائي باللغة الإنجليزية من الدراسة المتعلقة بموضوع "حماية التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا في قطاع التعدين في البرازيل"، وهي من إعداد خبراء استشاريين محليين، بتاريخ يوليو 2018.
- (و) وجاء في أحد الاستنتاجات التي أسفر عنها العمل في البرازيل، وفقاً لمشروع التقرير ما يلي: "تقتصر قدرات الابتكار في القطاع، حسب المعهود، على الحلول القصيرة المدى التي تساهم بدورها في جعل الشركات 'تابعة' للتكنولوجيات القائمة. ومن ثمّ تصبح شركات التعدين زبونة للتكنولوجيات القائمة بدل اللجوء إلى الاستثمار في أعمال البحوث والتطوير المتكررة والبعيدة المدى للتعامل مع تحديات المستقبل. وتُظهر هذه الدراسة أن شركات التعدين تشهد تحولاً من استثمارات الابتكار القصيرة المدى إلى استثمارات الابتكار البعيدة المدى. فقد بدأت شركة Vale، وهي كبرى شركات التعدين البرازيلية، في وضع استراتيجية متسقة وموجهة إلى المدى البعيد بشأن الملكية الفكرية لتحل محل الاستثمارات السابقة غير المنسقة التي كانت ترمي في معظمها إلى إدخال تحسينات تكنولوجية صغيرة وقصيرة المدى".
- (ز) وفي حالة شيلي، تم استخلاص استنتاج مواز جاء فيه بحسب مشروع التقرير ما يلي: "تشير نتائج المقابلات أن شيلي تملك ما يكفي من الخبرة القانونية وأنه من السهل نسبياً الحصول على هذا النوع من المشورة في مجال حقوق الملكية الفكرية. بيد أن القدرات التجارية (الخبرة في إدارة الابتكار وخطط الأعمال التي تتناول مسائل التسويق وترخيص حقوق الملكية الفكرية) ليست متقدمة بالقدر الكافي. ويُتوقع من الجامعات أن تضطلع بدورها في تدارك هذا النقص في المهارات".
- (ح) ويُتوقع أن تقدم نتائج الدراسات إلى الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة.

بولندا

- (أ) سعت الدراسة إلى استكشاف دور نظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالابتكارات في قطاع الصحة ومواصفات أنشطة البحوث والتطوير والابتكار التي تجرى في هذا القطاع.
- (ب) وعقدت في إطار تنفيذ الدراسة حلقة عمل في كراكو في سبتمبر 2016.

- (ج) واكتنفت تنفيذ المشروع، حسب ما أفيد به، بعض حالات التأخير في التنفيذ.
- (د) وتم الانتهاء من الدراسة في الأشهر الأخيرة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، تتضمن الدراسة ثلاث ورقات عمل تتناول المكونات الكمية والنوعية للظروف السائدة في قطاع الصحة في بولندا من حيث الابتكار، وواقع البراءات، ونتائج المقابلات المنظمة مع أصحاب المصلحة التي شملت صناعات التكنولوجيا الصيدلانية والطبية، والمكتب الوطني للإحصاءات، ووزارتي الصحة وريادة الأعمال والتكنولوجيا.
- (هـ) أتاحت الدراسة، وفقاً للمقابلات، تجربة هامة وفريدة، باعتبارها أول نشاط من هذا النوع ينفذ في البلد.
- (و) وسيشكل الاجتماع الرئيسي الذي تقرر عقده في بولندا في نهاية أكتوبر 2018 مناسبة لإطلاق نطاق واسع من الجمهور المحلي على نتائج الدراسة وتوصياتها.
- (و) ويعتزم فريق مشروع الويبو تقديم النتائج الرئيسية للدراسة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة.
- (جيم) إشراك أصحاب المصلحة، والمعلومات والنشر
- بُذلت في تنفيذ المشروع جهودات هامة لإشراك مختلف الجهات الفاعلة ونشر منجزات المشروع على أوسع نطاق من الجمهور. وكما أفيد به في القسم السابق، نظمت مجموعة من حلقات العمل والندوات وجلسات الإحاطة المحلية في البلدان الشريكة في مرحلة بداية المشروع وخلالها وفي نهايته. وبوجه عام، وكما يمكن أن يستشف من موجزات الدراسات المتاحة، فإن هذه المشاركة في هذه الملتقيات لم تقتصر على مكاتب الملكية الفكرية المعنية بل شملت أيضاً المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال يشمله تركيز أنشطة الدراسات.
- ومثلما هو الحال في عمليات بناء البيانات، كما في البرازيل وكولومبيا وشيلي وبولندا، شهدت الأنشطة مشاركة مباشرة من المكاتب الوطنية للإحصاءات. وشاركت أيضاً وكالات حكومية أخرى، من قبيل إدارة التخطيط الكولومبية، أو وزارة الزراعة الكولومبية أو وزارة الصحة في بولندا.
- وشهدت الأنشطة الرائدة في مجال الزراعة في أوغندا مشاركة المؤسسات المعنية مثل المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في أوغندا ومكتب خدمات التسجيل في أوغندا.
- وفي الدراسة المتعلقة بأمريكا الوسطى، نظمت حلقات عمل ومناقشة تقنية في السلفادور لبحث النتائج الأولية للدراسة الإقليمية. واستهدفت حلقة العمل ممثلين تقنيين من كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما والجمهورية الدومينيكية. وعُرضت الأنشطة المنجزة في منطقة أمريكا الوسطى على الاجتماع الوزاري الخامس لأمريكا الوسطى بشأن الملكية الفكرية الذي عقد في يوليو 2017، فأيدها.
- وفي حالة بولندا، زار فريق المشروع في مارس 2015 بولندا لإطلاق دراسة قطرية. وفي هذا السياق، نظم مكتب البراءات في جمهورية بولندا حلقة عمل حضرها 29 مشاركاً يمثلون الأوساط الأكاديمية ومكتب البراءات والوكالات الحكومية ومراكز البحوث في البلاد. وفي عام 2016، شارك فريق المشروع في حلقة عمل وسيطة (الندوة الدولية بشأن الملكية الصناعية في الاقتصاد المبتكر) لبحث النتائج الأولية للدراسة. وعقدت حلقة العمل هذه في كراكوف ببولندا وحضرها ما يزيد عن 300 خبير محلي ودولي. وعلى النحو المشار إليه آنفاً، تقرر عقد اجتماع نهائي في أكتوبر من هذا العام يشارك فيه أصحاب المصلحة من قطاع الصناعة ومختلف الوزارات والوكالات الحكومية.

وفي حدث نظمته الويبو في بوينس آيروس (مايو 2018) على هامش الاجتماع الإقليمي لمديري مكاتب الملكية الفكرية ووكالات تشجيع الصادرات والاستثمارات في بلدان أمريكا اللاتينية، سُلط الضوء على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي أنجزت في سياق المشروع الإطاري باعتبارها تمثل تطوراً هاماً يساهم في تحسين فهم دور الملكية الفكرية وآثارها على المجتمع والتنمية. وأوصى بتكرار تجارب مماثلة من هذه الدراسات في مختلف بلدان الإقليم وتوسيع نطاقها. ونتيجة لأنشطة المشروع، تعكف شراكة PROSUR¹⁸ على بحث اتخاذ مبادرة لتوسيع العمل على بيانات وإحصاءات الملكية الفكرية لأغراض إجراء المزيد من الدراسات بشأن الملكية الفكرية.

وقد استعانت الأمانة بنماذج متنوعة لنشر المعلومات المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك المنشورات الإلكترونية واتخاذ اللجنة كمحفل لتقديم التقارير المرحلية عن تنفيذ المشروع. ونشرت على مواقع الويب الخاصة بالويبو تقارير الدراسات وملخصات الورقات¹⁹.

وبالمثل، تتاح معلومات إلكترونية عن اجتماعات الندوات وحلقات العمل المنظمة في بلد معين أو إقليم بعينه²⁰ فضلاً عن تقارير الدراسات المنجزة²¹.

وقد أعرب جميع أصحاب المصلحة الخارجيين الذين شاركوا في استقصاءات أو أجريت مقابلات معهم (ممثلو الأوساط الأكاديمية ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية والوكالات الوطنية) عن رضاهم إزاء حلقات العمل المنظمة في سياق تنفيذ المشروع. وأجمعوا على التأكيد بأن المشروع يستجيب تماماً لتطلعاتهم وأعربوا عن تقديرهم إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والاطلاع على الأدوات الجديدة لتحليل آثار الملكية الفكرية على الاقتصادات الوطنية.

(دال) الأثر وإمكانية الاستدامة

من المبكر عموماً تقييم أثر العمل المنجز في المرحلة الثانية من المشروع، بيد أن هناك إشارات ملموسة تفيد بأن العمل المنجز في سياق المشروع الإطاري أدى إلى تحسين فهم دور الملكية الفكرية وبأن الأنشطة الرائدة المنجزة على صعيد "تصحيح" البيانات القائمة وبناء قواعد بيانات جديدة تربط الإحصاءات التقليدية المتعلقة بالملكية الفكرية بالمعلومات الاقتصادية العامة تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام.

وأجمع أصحاب المصلحة على التأكيد على المساهمة الهامة التي قدمها جدول أعمال التنمية في هذا المجال، حيث إنه أحدث تغييراً كبيراً مقارنة بالحالة التي كانت سائدة قبل إنشاء اللجنة. وأعرب أصحاب المصلحة المستجوبون لأغراض هذا التقييم عن تقديرهم العالي للأساليب والأدوات الإحصائية التي طبقت والدراسات التي أنجزت.

وأشار أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون على حد سواء إلى بعض التحديات المشتركة التي واجهتها البلدان أثناء تنفيذ المشروع:

¹⁸ الشراكة الإقليمية بين بلدان أمريكا الجنوبية حول العلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية (PROSUR) هي برنامج يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ويسعى إلى تعزيز تبادل المعلومات بين مكاتب الملكية الصناعية في بلدان أمريكا الجنوبية، من أجل تمكينها من تحقيق المزيد من النجاح في إدارة إجراءاتها.

¹⁹ انظر http://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/

²⁰ <http://www.wipo.int/meetings/en/>

²¹ <http://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4320>

- النقص العام في الوعي على المستوى المحلي بأهمية الملكية الفكرية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في البلد أو الإقليم المعني، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير ترتيب الأولويات الوطنية ومجالات التركيز لدى الوكالات الحكومية وواضعي السياسات المعنيين بقطاع اقتصادي معين.

- تشتت البيانات وصعوبة النفاذ إلى بيانات إحصائية منظمة ومصححة. وبحسب جهة الاتصال في البلد أو الإقليم، قد تكون البيانات متاحة في نسخ ورقية وغير مرقمة أو قد تكون قاعدة البيانات عاملة في مختلف الوكالات الحكومية لكنها غير مترابطة/متشابهة. ومن التحديات الإضافية التي تم الوقوف عليها أن تكلفة قواعد البيانات والبرمجيات الخاصة ليست في متناول البلدان المتدنية الدخل.

- الفوارق على صعيد البنية التحتية ونقص الموارد البشرية مما يؤثر على متابعة الأعمال التحليلية بشأن الملكية الفكرية وتحويل النواتج الهامة إلى نتائج مستدامة.

ولا تشير وثائق المشروع إلى أي استراتيجية خروج محددة لضمان استمرارية الاستفادة من مكاسب المشروع بعد الانتهاء منه. وفيما يتعلق بتبسيط بيانات الملكية الفكرية، تشير الدروس المستفادة إلى إمكانية تناول مسألة استدامة النتائج على نحو مناسب، مثلاً بإعداد وبدء تطبيق المنهجية المستخدمة في شيلي والبرازيل وكولومبيا فيما يتعلق بتبسيط قواعد البيانات الإحصائية الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية، وإعداد استراتيجية متابعة لمواكبة المؤسسات الوطنية في تطبيق هذا العمل واستدامته والتخطيط لأنشطة دراسية جديدة تتصدى للتحديات ومواطن النقص وتعمل على بناء القدرات والتوعية على المستوى المحلي.

وكما أكد التقييم في المرحلة الأولى من المشروع، فإن المنهجية التي أعدت في سياق المشروع الإطار بشأن "جمع مجموعات البيانات وتصحيحها ودمجها وتحليلها وبناءها واستخدامها مع البيانات الجزئية الأخرى بهدف تحليل الاتجاهات والخصائص المحددة للانتفاع بالملكية الفكرية قد وثقت توثيقاً جيداً ويمكن تكرارها إلى حد بعيد"²².

وكما أشير إلى ذلك أيضاً في تلك المناسبة وأكدته أحدث الدراسات المنفذة في المرحلة الثانية، فإن استدامة النتائج تتوقف على استمرار توافر الخبرات داخل مكاتب الملكية الفكرية وخارجها. و"يتيح توسيع نطاق التدريبات لتشمل مجموعة أوسع من المسؤولين وإجراء عملية توثيق واضحة للعمليات طريقة مناسبة للتصدي لخطر فقدان الخبرة في حال مغادرة الموظفين أو إعادة تكليفهم بمهام أخرى"²³.

وبعبارة أخرى، فإن العمل الذي بدأه المشروع الإطار يتطلب الاستدامة في المدى المتوسط والمدى البعيد حتى يكون له أثر واستدامة فعليين. وهذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المؤسسات المختصة على المستوى الوطني التي يمكنها أن تستفيد من دعم الويبو وسائر المنظمات المعنية.

وعلى النحو المشار إليه سابقاً في سياق أمريكا اللاتينية، نظمت الويبو اجتماعاً إقليمياً لمديري مكاتب الملكية الفكرية ووكالات تشجيع الصادرات والاستثمارات في بلدان أمريكا اللاتينية، سُلط فيه الضوء على أمور منها أهمية هذا العمل ومواصلته. وفي أكتوبر 2018، يعزّم المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية والكاربيبي أن ينظم بالاشتراك مع البرنامج 16 برنامجاً تدريبياً من أجل خبراء الاقتصاد والإحصاءات بشأن اقتصادات الملكية الفكرية مع التركيز على البيانات وآثار تنظيم هذه البيانات وتنسيقها.

²² انظر الفقرة 78 من مرفق الوثيقة.

²³ الفقرة 79 من المرجع السابق.

وفي أمريكا الوسطى، تقرّر عقد دورة لبناء القدرات في إطار متابعة الدراسة المنفذة في المرحلة الثانية، وذلك في الفصل الأخير من العام 2018.

وفي الأخير، وكما أفاد به رئيس الخبراء الاقتصاديين وكما أشير إلى ذلك في برنامج وميزانية الوييو المقترحين للثناية 2018-2019، ستعمم المزيد من الدراسات الاقتصادية على أنشطة البرنامج 16.

4. الاستنتاجات

أسفرت نتائج التقييم وقياس أثره إلى الاستنتاجات التالية:

أسفرت نتائج التقييم وقياس الأثر عن الاستنتاجات التالية:

الاستنتاج 1: المشروع مخطط له بعناية ويدار إدارة سليمة

صمّم المشروع لكي يستجيب لاحتياجات وأولويات جميع البلدان المستفيدة التي أعربت عن احتياجاتها بوضوح وشاركت بهمة في تصميم الدراسات وإعدادها. وبين على نحو مقنع الروابط القائمة مع المرحلة الأولى وسبل تنفيذ أنشطة مماثلة في مختلف البلدان مع مراعاة اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

ولئن كان المشروع قد اتسم بحسن التخطيط والإدارة، فإنه يمكن النظر في إدخال بعض التحسينات عليه فيما يتعلق بإدارة مشاريع جدول أعمال التنمية ورصد تنفيذها وتقييمها الذاتي.

وقد أشير في الفقرات أعلاه إلى اعتماد إطار منطقي.

وقد سعى المشروع الإطاري، وهو محق في ذلك، إلى إشراك مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة بالإضافة إلى مؤسسات الملكية الفكرية كما هو الحال مثلاً في دراسة أوغندا بشأن قطاع صناعة الأغذية الزراعية أو دراسة بولندا بشأن قطاع الصحة. وربما هذه هي الحال في معظم الدراسات التي يتعين عليها التواصل مع أصحاب المصلحة غير التقليديين المعنيين بالملكية الفكرية.

ورغم أن هذا التفاعل كان في معظم الأحيان ناجحاً للغاية، فقد ساد الشعور في أحيان قليلة أن المشاركة الفعلية لمختلف الجهات الفاعلة تستلزم بذل المزيد من الجهود على صعيد التنسيق والالتزام. ومن الدروس المستفادة أن المشاريع الطموحة من هذا النوع تتطلب تفاعلاً نشطاً مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة – وهم ليسوا بالضرورة مطلعين على المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية – وتستدعي من ثمّ إيلاء عناية خاصة للمرحلة التحضيرية وتخطيطاً مدروساً لتنفيذ المشروع.

وفي المشاريع المعقدة التي تنطوي على توظيف خبراء استشاريين محليين، ستطرح دائماً مصاعب تتعلق باختيار أنسب الخبراء المستعدين للعمل طيلة فترة التعاقد. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يكون الخبر الاستشاري المحلي أو النظير المحلي شخصاً يملك الكفاءات والمؤهلات المطلوبة فضلاً عن قدرته على تيسير التفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة والهيئات. وتظهر التجربة أن اختيار شركاء من المؤسسات وخبراء محليين يعد أمراً حاسماً في نجاح المشروع.

الاستنتاج 2: استراتيجية تنفيذ المرحلة الثانية وأهدافها تحققت ونالت رضا أصحاب المصلحة المعنيين

استند المشروع إلى ركيزتين رئيسيتين، هما تعزيز استدامة البحوث التي استهلّت في المرحلة الأولى وتمديد نطاق الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة، بما فيها بلد واحد على الأقل من البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن مواضيع جديدة.

وفيما يتعلق بالاستدامة، بوجه عام، من المبكر الوصول إلى استنتاجات قاطعة لكن المشروع أرسى دعائم هامة لمواصلة العمل على إنشاء مجموعات بيانات عملية موثوق بها وتوسيع نطاقه لتعميق فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية وارتفاع أصحاب المصلحة المعنيين بها.

وساهم الأنشطة الإضافية التي نفذت في شيلي والبرازيل خلال المرحلة الثانية في دعم الأنشطة المنفذة من قبل وتوسيع نطاقها. ويتعين بذل المزيد من الجهود وإتاحة الموارد البشرية المناسبة لاستدامة هذه الأنشطة.

وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الدراسات لتشمل مواضيع وأقاليم جديدة، فقد حقق المشروع نجاحاً كبيراً. واستُكشفت في المرحلة الثانية مواضيع جديدة من قبيل أهمية التصميم الصناعي والابتكاري الزراعي وأضيفت بلدان جديدة إلى المشروع الإطارى مثل بلدان من أمريكا الوسطى وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا وبولندا والفلبين وأوغندا.

وتؤكد ملاحظات التقييم أن أهداف المشروع تظل مفيدة وعملية للغاية بالنسبة إلى الأقاليم والبلدان المشاركة في تنفيذ المشروع.

وقد ذكر عدد من أصحاب المصلحة أن عمل الويبو في هذا المجال هام وفريد من نوعه لاعتبارات عديدة بيد أن استدامة مكتسبات المشروع تقتضي اتخاذ إجراءات للمتابعة وتستلزم في كثير من الحالات تسخير استثمارات كبيرة لبناء القدرات.

ولاحظ بعض أصحاب المصلحة أن هذا النوع من الأنشطة في كثير من الحالات حديث العهد بالظهور وأن هذه الأنشطة على أهميتها لا تلبى الكثير من التطلعات بسبب نقص الموارد البشرية القادرة على مواصلة تطويرها وتحويل مخرجاتها الهامة إلى نتائج حقيقية.

الاستنتاج 3: الدعم المتلقى جاء في أوانه وكان ذا نوعية جيدة، والنتائج قابلة للتكرار

أنجزت دراسات ذات جودة عالية. وفي سياق تنفيذ جدول أعمال التنمية، ينبغي أن ينسب الفضل للجنة لأنها مكّنت، من خلال الإرشادات التي أسداها مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين، من التقدم في هذا العمل الذي ساعد البلدان المستفيدة على تعميق فهمها للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية وتحسين القدرات في البلدان التي تعاني من نقص في هذا المجال للمشروع في بناء قدرات تحليلية لهذا الغرض.

وقد قدم فريق المشروع دعماً اتسم بقدر عالٍ من الجودة والابتكار والالتزام والمهنية، وجسدت فيه أفضل الممارسات في البلدان التي لها تجربة في تنفيذ أنشطة مماثلة.

وقد صُممت المرحلة الثانية كمتابعة للمرحلة الأولى وهي تعيد تطبيق نهجها الناجح المستند إلى الدروس المستفادة في تنفيذ المشروع الأصلي. ورغم افتقار واضعي السياسات إلى فهم أهمية استخدام البيانات الاقتصادية واضعي السياسات، كما تبين في المرحلة الأولى، فقد تحسن الوعي والطلب على الأنشطة في هذا المجال بفضل ما أُنجز في المشروع الإطارى.

ويقدم مشروع أمريكا الوسطى خير مثال على اكتشاف أبرز مكامن النقص وضرورة التغلب عليها. ويتعين بناء القدرات من أجل استدامة هذه الأنشطة كما طلبت تلك البلدان.

وإن ما تم إنجازه على صعيد تجميع ورقمة معلومات أساسية عن الملكية الفكرية (مثل تلك المتعلقة بالطلبات المقدمة ومنح حقوق الحماية) بمعرف مشترك وروابط موالية بيانات جزئية من مكاتب الإحصاءات لهو خطوة هامة في فهم الانتفاع بالملكية الفكرية.

وينبغي أن يكون إعداد بيانات موثوق بها ومنتينة بشأن الملكية الفكرية والجوانب الاقتصادية المتعلقة بها شرطاً مسبقاً هاماً لتصميم سياسات الملكية الفكرية والاستراتيجيات الوطنية.

وينبغي أن يعاد تنفيذ مثل هذه الأنشطة الدراسية في بلدان أخرى مع مراعاة اختلاف الظروف والشروط المطبقة بشأن إتاحة البيانات.

الاستنتاج 4: المشروع كان مفيداً جداً للبلدان المستهدفة وأدى إلى قدر عالٍ من الانخراط

ساهمت سلسلة جلسات الإحاطة وحلقات العمل والندوات التي نُظمت أثناء تنفيذ المشروع مساهمةً كبيرةً في إذكاء الوعي بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالملكية الفكرية. وعلى النحو المفصل أعلاه، فإن جلسات الإحاطة وحلقات العمل والندوات شكلت عنصراً أساسياً في تنفيذ المشروع في معظم الدراسات المنفذة في المرحلة الثانية.

وحتى يتسنى للويو وسائر المؤسسات متابعة العمل، قد يكون من المفيد الاحتفاظ بسجلات منتظمة بأسماء الأشخاص الذين حضروا هذه الأحداث. ويبدو أن هذه المعلومات ليست متاحة بيسر.

ومن المؤكد أن هذا النوع من الأنشطة المخطط لها أثناء تدشين العمل، وفي غضون تنفيذه وفي نهايته لدى عرض النتائج على أصحاب المصلحة المحليين، قد ساهم في زيادة التعريف بالعمل، ومشاركة الوكالات، وإذكاء الوعي بشأن العمل الجماعي المطلوب استكماله من حيث المتابعة بما في ذلك تحديد مكامن النقص والاحتياجات المتعلقة بتعزيز بناء القدرات في مجالات بعينها.

وقد ساهمت هذه الأنشطة مساهمةً كبيرةً في تحويل العملية بكاملها إلى تجربة شاملة للجميع، ويسرت المحادثات والتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات، ومن ثمّ نيل الثناء على تحقيق النواتج وتملكها وخلق توقعات متفائلة بشأن النواتج المستشرقة مسبقاً.

وقد نفذت معظم عناصر الاستراتيجية الواردة في مقترح المشروع على النحو المطلوب.

وتعذر عقد ندوة ختامية للبحث، بمشاركة مؤلفي الدراسات وواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل "مناقشة أبرز الدروس المستفادة من مختلف الدراسات، وقابلية تنفيذها على نطاق أوسع، وتأثيراتها على وضع السياسات المحلية والدولية". ويعزى ذلك لأسباب عديدة، عدا تكلفة هذا الحدث، مما يجعل تنظيمه غير عملي في هذه المرحلة. وقد تنظر الأمانة في أشكال بديلة لتنظيم حدث من هذا النوع يمكنه بوجه عام، إن أسعف الوقت، أن ينظر في الدروس المستفادة وقصص النجاح ومواطن النقص فيما يتعلق باستدامة هذه الأنشطة.

5. التوصيات

استناداً إلى الاستنتاجات الآتية الذكر، تستخلص من التقييم التوصيات التالية:

التوصية 1 (من الاستنتاج 1): موجهة إلى اللجنة والأمانة بشأن التخطيط للمشروع وإدارته:

الحرص على أن يكون تنفيذ المشروع مصمماً بطرق تكفل تعزيز التنسيق المحلي المناسب وزيادة التعاون بين مختلف الوكالات والوزارات وأصحاب المصلحة.

أن تنظّم في مرحلة تصميم المشروع والتخطيط له جلسات إحاطة تهيئية من أجل الوكالات وأصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين لتعزيز مستوى الانخراط في تحقيق النتائج.

أن توضع في الحسبان لدى إعداد الجداول الزمنية للتخطيط للحوادث التي قد تؤخر عملية التنفيذ، وأن توضع استراتيجيات مناسبة للحد من تأثير هذه الحوادث (ومن هذه الحوادث مثلاً تلك المتعلقة بتغيير انتساب الشركاء، والموافقة الرسمية على الاتفاقات مع البلد المستفيد، والترجمة، وتعذر الاستمرار في أداء المهمة على الخبير الاستشاري المحلي). النظر في اعتماد إطار منطقي.

اختيار خبراء محليين، بناءً على معايير لا تقف عند مؤهلات الجودة، بل تشمل أيضاً القدرة على التعامل المرن مع التحديات والتفاعل مع مختلف الوكالات وأصحاب المصلحة وتيسير التواصل السلس معهم.

التوصية 2 (من الاستنتاجات 2 و3 و4): موجهة إلى الدول الأعضاء واللجنة والأمانة من أجل استدامة الجهود الرامية إلى تشجيع النتائج الإيجابية للعمل المنجز بهدف تحسين قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية، وتعزيز هذه النتائج:

تعزيز تعميم الدراسة الاقتصادية على أنشطة البرنامج 16.

تشجيع اللجنة على الاستفادة من العمل المنجز بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية والرجوع إلى نتائج هذا العمل والدروس المستخلصة منه للاسترشاد بها في مناقشات اللجنة، ولا سيما تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

مواصلة مساعدة مكاتب الملكية الفكرية ومكاتب الإحصاءات المعنية على استحداث قواعد بيانات للملكية الفكرية وروابط مع قواعد بيانات أخرى والعمل على تبسيطها.

الاستناد في إعداد استراتيجيات أو سياسات الملكية الفكرية إلى قواعد بيانات صحيحة بشأن الملكية الفكرية وجدواها الاقتصادية.

التوصية 3 (من الاستنتاجات 1 و3 و4): موجهة إلى الدول الأعضاء واللجنة والأمانة من أجل النظر في تعزيز ودعم بناء القدرات في البلدان المستفيدة ولا سيما لضمان استدامة العمل المنجز في المشروع الإطار:

مساعدة البلدان في بناء القدرات على تحويل خلاصات الدراسات المنجزة في هذه البلدان إلى نتائج مستدامة.

دعم بناء القدرات في مكاتب الملكية الفكرية والمؤسسات المعنية في مجال إنتاج بيانات موثوقة بشأن الملكية الفكرية للأغراض الإحصائية وتحديثها.

تشجيع الوحدات الوطنية لبناء القدرات في مجال التحليل الاقتصادي للابتكار والملكية الفكرية ودعم هذه الوحدات.

تنظيم ندوات إقليمية و/أو دولية للنظر في الدروس المستفادة في المشروع الإطار من خلال تحديد مواطن النقص في بناء القدرات، من جملة تدابير أخرى.

تشجيع العمل على البلدان الأقل نمواً فيما يتعلق بإنشاء قواعد بيانات صحيحة وموثوقة بها بشأن الملكية الفكرية.

6. قائمة بالملحقات

الملحق الأول. وثائق المشروع

الملحق الثاني. الاختصاصات

الملحق الثالث. أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم

الملحق الرابع. قائمة بالوثائق المختارة

[تلي ذلك الملحقات]

الملحق الأول: وثائق المشروع

وثائق المشروع CDIP/14/7 متاحة على الرابط التالي:

http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=286771

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الاختصاصات

تقييم مشروع: مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية-المرحلة الثانية
شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية
جنيف، سويسرا
من 10 يوليو إلى 15 سبتمبر 2018

عنوان التكليف:

اسم الوحدة/القطاع:

مكان التكليف:

المدة المتوقعة للتكليف:

الهدف من التكليف:

ترد في هذه الوثيقة اختصاصات تقييم المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي اعتمده اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الرابعة عشرة التي استأنفت أعمالها في جنيف، في نوفمبر 2014. وقد جاء هذا المشروع متابعاً لمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (CDIP/5/7 Rev. 1)، الذي أنجز بحلول نهاية عام 2013. ولا يزال يندرج ضمن مشروع "إطاري" للدراسات المحلية والإقليمية الرامية إلى تضييق الهوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات عند تصميم وتنفيذ نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية. وتبين في مشروع الوثيقة (CDIP/14/7) الأنشطة التي نفذت في سياق هذا المشروع.

وبالموازاة مع السعي إلى تحقيق أهداف المشروع الأصلي، تتوخى المرحلة الثانية تعزيز استدامة البحوث التي بوشرت في المرحلة الأولى وتوسيع نطاق الدراسات لتشمل بلداناً وأقاليم جديدة ومواضيع جديدة لم تتناولها المرحلة الأولى.

وقد بدأ المشروع في يناير 2015 واستمر تنفيذه إلى غاية ديسمبر 2017. وثُذ المشروع تحت إشراف مدير المشروع، السيد كارستن فينك، كبير الاقتصاديين بشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات.

والمقصود أن يكون هذا التقييم تشاركياً. وينبغي أن يتيح مشاركة فعلية لأصحاب المصلحة في المشروعات: فريق المشروع والشركاء والمستفيدون وأي أطراف أخرى مهتمة.

ولهذا التقييم هدفان رئيسيان هما:

1. التعلم من التجارب المستخلصة خلال تنفيذ المشروع، أي ما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه، لمواصلة تنفيذ أنشطة في هذا المجال. ويشمل ذلك تقييم إطار تصميم المشروع وإدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، علاوة على قياس النتائج المحققة حتى الآن والإبلاغ بها وتحديد احتمالية استدامة النتائج المحققة؛

2. توفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.

وسيركز التقييم بشكل خاص على قياس مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي:

(أ) المساهمة في تعميق فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية في البلدان النامية؛

(ب) استحداث قدرة تحليلية في البلدان، التي لم ينفذ فيها سوى القليل من الدراسات الاقتصادية بشأن الملكية الفكرية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سيركز التقييم بشكل خاص على قياس أثر المسائل الأساسية التالية:

تصميم المشروع وإدارته

1. ملاءمة وثيقة المشروع الأولية كدليل لتنفيذ المشروع وقياس أثر النتائج المحققة؛
2. تحديد مدى الاستفادة من أدوات رصد المشروع وتقييمه ذاتياً وإعداد التقارير عنه في إمداد هيئة إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات ذات الصلة لأغراض اتخاذ القرارات؛
3. مدى مساهمة هيئات أخرى في أمانة الويبو في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع وفي التمكين من ذلك؛
4. مدى تحقق المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو مدى التخفيف من حدتها؛
5. قدرة المشروع على الاستجابة للاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من العوامل الخارجية.

الفعالية

- فائدة المشروع في المساهمة في زيادة الوعي بالملكية الفكرية وتحسين فهمها وإقامة الروابط بين واضعي السياسات؛
- فعالية المشروع في توسيع نطاق الدراسات ليشمل بلدانا وأقاليم لم تشملها المرحلة الأولى.
- فعالية المشروع في استحداث قدرة تحليلية في البلدان، التي لم ينفذ فيها سوى القليل من الدراسات الاقتصادية بشأن الملكية الفكرية.
- فعالية المشروع في المساهمة في اتخاذ قرارات أكثر تبصراً بشأن سياسات الملكية الفكرية على المستويات المحلية والدولية.

الاستدامة

1. إمكانية مواصلة الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الويبو ودولها الأعضاء.
2. مدى مساهمة المشروع في تعزيز استدامة أعمال البحوث التي بوشرت في المرحلة الأولى من المشروع.

تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

مدى تنفيذ توصيتي جدول أعمال التنمية 35 و37 من خلال هذا المشروع.

إن الإطار الزمني للمشروع المعتبر في هذا التقييم هو 36 شهراً (يناير 2015-ديسمبر 2017). ولن يركز التقييم على أنشطة متفرقة، بل على المشروع ككل وإسهامه في الوقوف على احتياجات الدول الأعضاء وتحديد الموارد أو السبل لتلبية تلك الاحتياجات. وسيتناول التقييم أيضاً تطور المشروع مع مرور الوقت، وأدائه بما في ذلك تصميم المشروع وإدارة المشروع والتنسيق والترابط والتنفيذ والنتائج المحققة.

وتهدف منهجية التقييم إلى الموازنة بين احتياجات التعلم والمساءلة. ولذلك ينبغي أن يهيئ التقييم المجال لمشاركة نشطة في عملية التقييم من جانب أصحاب المصلحة في المشروع: فريق المشروع وكبار المديرين والدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

وسيكون خبير التقييم الخارجي مسؤولاً عن إجراء التقييم، بالتشاور والتعاون مع فريق المشروع وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية.

وستتألف منهجية التقييم مما يلي:

- استعراض الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك إطار المشروع (وثيقة المشروع الأولية ودراسته) والتقارير المرحلية ومعلومات الرصد وتقارير البعثات وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة؛
- إجراء مقابلات في مقر أمانة الويبو (فريق المشروع وغيره من الهيئات الرئيسية المساهمة في المشروع وما إلى ذلك)؛
- إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة.

النتائج/الخدمات المطلوب تقديمها

ينجز خبير التقييم ما يلي:

- (أ) تقرير أولي يحتوي على وصف لمنهجية التقييم والأسلوب المنهجي، وأدوات جمع البيانات (بما في ذلك ما يجري من استقصاءات لآراء المستخدمين وأصحاب المصلحة)، وطرائق تحليل البيانات، وأصحاب المصلحة الرئيسيين المطلوب إجراء مقابلات معهم، وأسئلة التقييم الإضافية، ومعايير قياس الأداء، وخطة عمل التقييم؛
- (ب) مشروع تقرير التقييم مع توصيات قابلة للتنفيذ استناداً إلى النتائج والاستنتاجات؛
- (ج) ملخص تنفيذي شامل لتقرير التقييم النهائي يكون مقسماً على النحو التالي:
 - "1" وصف منهجية التقييم المتبعة؛
 - "2" ملخص النتائج الرئيسية القائمة على أدلة ممتحورة حول أسئلة التقييم الرئيسية؛
 - "3" الاستنتاجات المستخلصة استناداً إلى النتائج؛
 - "4" التوصيات المستمدة من الاستنتاجات والدروس المستفادة.

ومن المتوقع بدء تقييم المشروع هذا في 10 يوليو 2018 واستكماله في 15 سبتمبر 2018. وسيكون التقرير باللغة الإنكليزية.

إعداد التقارير

سيعمل خبير التقييم تحت إشراف مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم خبير التقييم بالمهام التالية:

- (أ) يعمل بتنسيق وثيق مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات، ويتولى كذلك التنسيق مع مديري البرامج ذات الصلة في الويبو حسب الاقتضاء؛
- (ب) يحرص على جودة البيانات (صحتها واتساقها ودقتها) في جميع مراحل إعداد التقارير التحليلية (تقرير أولي

وتقرير التقييم النهائي).

نبذة تعريفية عن خبير التقييم

1. السيد بيدرو روفي هو أحد القادة المؤثرين في المناقشات العالمية التي تحدد ملامح نظام الملكية الفكرية الدولي في الوقت الحاضر، ولا سيما أوجه ترابط هذا النظام مع مجموعة متنوعة من المسائل مثل نقل التكنولوجيا والتجارة والتنمية والاستثمار والصحة العامة. وقد ألف أيضاً مقالات وكتباً وهو مسؤول عن عدد من منشورات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشمل أحدث مساهماته العناوين التالية: *International Technology Transfer: The Origins* و *The Chile-USA and Aftermath of the United Nations Negotiations on a Draft Code of Conduct* و *Free Trade Agreement Resource Book on TRIPS and Development* و *Negotiating Health: Intellectual Property and Access to Medicines*.

2. تخرّج السيد روفي من كلية القانون بجامعة شيلى وتابع دراساته العليا في جامعة نيويورك، ومعهد Europa (جامعة أمستردام) ومعهد الدراسات الدولية العليا (جنيف).

مدة العقد والأتعاب

يبدأ العقد في 10 يوليو 2018 وينتهي في 15 سبتمبر 2018. وينبغي خلال هذه الفترة التقيد بالجدول الزمني التالي:

1. ينبغي تقديم تقرير أولي للويبو في موعد أقصاه 15 يوليو 2018. وتقدم تعليقات الويبو في موعد أقصاه 20 يوليو 2018. ويجب تقديم مشروع تقرير التقييم للويبو في موعد أقصاه 27 أغسطس 2018. وتقدم التصحيحات الوقائية على المشروع في موعد أقصاه 3 سبتمبر 2018. ويجب تقديم تقرير التقييم النهائي في موعد أقصاه 15 سبتمبر 2018.
2. يجب تقديم الصيغة النهائية من تقرير التقييم الذي يضم رد الإدارة في مرفق خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة المقرر عقدها من 19 إلى 23 نوفمبر 2018. وقد يطلب من خبير التقييم تقديم تقرير التقييم في دورة اللجنة تلك.

يدفع لخبير التقييم نظير خدماته مبلغ جزافي مقداره 10 000 فرنك سويسري على دفعتين:

1. 50 في المائة بعد قبول الويبو للتقرير الأولي؛
2. 50 في المائة بعد قبول الويبو للتقرير النهائي عن التقييم.

يسدد المبلغ رهنا بتلقي الخدمات المطلوبة واستجابتها لهذه الاختصاصات وبعد إنجاز المهام الواردة فيها.

[يلي ذلك الملحق الثالث]

الملحق الثالث: قائمة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم [يرجى من اللجنة مراجعة القائمة]

الاسم وجهة الالتقاء	
السيدة بيترز أموري-بورير، مديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، قطاع التنمية، الويبو	1.
السيدة إليزابيتا بلاكروسكا، مكتب جمهورية بولندا للبراءات	2.
السيد عرفان بلوش، مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، الويبو	3.
السيد همبرتو خافيير كولادو، سجل الملكية الفكرية، نيكاراغوا	4.
السيد جوليوس إيكورو، المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في أوغندا	5.
السيد سيرجيو اسكوديرو، مدير إدارة الشؤون والسياسات الدولية، المعهد الوطني للملكية الصناعية، شيلي	6.
السيدة مارينا فيلغويراس غورج، المعهد الوطني للملكية الصناعية، البرازيل	7.
السيد كارستن فينك، كبير الخبراء الاقتصاديين، شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات، الويبو	8.
السيد جورج غندور، كبير مديري البرامج، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية، الويبو	9.
السيد أوزفالدو جيرونز جوردا، كبير مستشاري المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، قطاع التنمية، الويبو	10.
السيدة إنتان حمدان - ليفرامنتو، موظفة الشؤون الاقتصادية، شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات، الويبو	11.
السيدة ديانا حزبون، البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة	12.
السيد جوان بابلو هيريرا سافيدرا، وكيل وزارة الصناعة والتجارة، كولومبيا	13.
السيدة دونا هيل، موظفة رئيسية مكلفة بالبرامج، إدارة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة	14.
السيد ترافيس ليبرت، بروفييسور بجامعة كاليفورنيا	15.
السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام، قطاع التنمية، الويبو	16.
السيدة لوليبث مدرانو، مكتب البراءات، مكتب الملكية الفكرية في الفلبين	17.
السيد سيرجيو ميديروس باولينو دي كارفالو، المعهد الوطني للملكية الصناعية، البرازيل	18.
السيد بي مي تان، موظف رئيسي مكلف بالبرامج في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، قطاع التنمية، الويبو	19.
السيدة ديونند نيكومبوريراك، مؤسسة معهد البحوث والتنمية في تايلند	20.
السيد جيوفاني نابوليتانو، نائب مدير عام إدارة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة	21.
السيدة آنا كلاوديا نوناتو دا سيلفا لاوريرو، المعهد الوطني للملكية الصناعية، البرازيل	22.
السيدة ماريا أوليفوس بيسيرير، المستشار القانوني، إدارة الشؤون والسياسات الخارجية، المعهد الوطني للملكية الصناعية، شيلي	23.
السيدة فيرا بنهيريو، المعهد الوطني للملكية الصناعية، البرازيل	24.
السيد جوليو رافو، كبير موظفي الشؤون الاقتصادية، شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات، الويبو	25.
السيد ماكسميليانو سانتا كروز، المدير الوطني، المعهد الوطني للملكية الصناعية، شيلي	26.
السيد مارك سيري-كوري، مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، قطاع التنمية، الويبو	27.
السيد جورج تيباغانا، الشؤون الاقتصادية/القانونية، البعثة الدائمة لأوغندا، جنيف	28.
السيد فيليب فيغا لوبس، المعهد الوطني للملكية الصناعية، البرازيل	29.
السيد ساشا وونش-فنسنست، رئيس شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات، الويبو	30.

[يلي ذلك الملحق الرابع]

الملحق الرابع: قائمة الوثائق²⁴

الوثائق المتعلقة بالمراقبة والتقييم

- سياسة الويبو للتقييم، الطبعة الثانية (2016-2020)
- لجنة المساعدة الإنمائية، سلسلة المبادئ التوجيهية والمرجعية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، لجنة المساعدة الإنمائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2010
- قواعد التقييم ومعاييرها، فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2016
- التقرير التقييمي لمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، CDIP/14/3، 2014

وثائق الويبو البرمجية

- الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة 2016-2021 والفترة 2010-2015
- تقارير برنامج وميزانية الويبو للثناينة 2014/2015 والثنائية 2016/2017
- التوصيات الخمس وأربعين التي اعتمدها الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو في إطار جدول أعمال التنمية للويبو، 2007.

الوثائق المتعلقة بلجنة التنمية

- وثيقة مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، CDIP/5/7، 2010
- اقتراح المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، CDIP/14/7، 2014
- ملخص الرئيس، CDIP/14/SUMMARY، 2014
- التقارير المرحلية عن تنفيذ المرحلة الثانية، CDIP/16/2 و CDIP/18/2 و CDIP/20/2

بعض نواتج المشروع والدراسات المنجزة في إطاره

- ملخص دراسة عن الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا، CDIP/20/INF/2، 2017
- ملخص الدراسة المنجزة عن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، CDIP/20/INF/3، 2017
- ملخص الدراسة المتعلقة بتعزيز الابتكار في القطاع الزراعي الغذائي في أوغندا: دراسات قطاعية عن المواد المستخدمة في زراعة بن روبوستا وتجهيز الفواكه المدارية، CDIP/21/INF/3، 2018

²⁴ لدى الاضطلاع بالتقييم، كانت للمقيم إمكانية النفاذ إلى الوثائق الداخلية غير الرسمية، بما في ذلك مشروعات التقارير وتقارير المهام غير المذكورة في هذه الوثيقة.

- تعزيز الابتكار في القطاع الزراعي الغذائي في أوغندا: دراسات قطاعية عن المواد المستخدمة في زراعة بن روبوستا وتجهيز الفواكه المدارية، ورقة عمل البحوث الاقتصادية رقم 42، 2018
- ملخص الدراسة بشأن استخدام الملكية الفكرية في شيلي، CDIP/21/INF/4، 2018،
<http://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4320&plang=EN>
- استخدام الملكية الفكرية في البلدان المتوسطة الدخل، حالة شيلي، ورقة عمل البحوث الاقتصادية رقم 43، ك. فينك وشركاه، 2018،
<http://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4322>

[نهاية الملحق الرابع والوثيقة]